

مقترحات تعديل القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الاساسي للبنك المركزي

الفصل 10 (جديد)

1/ للبنك المركزي في إطار ضبط وتنفيذ السياسة النقدية وحسب الشروط والطرق التي يضبطها مجلس الادارة ان يشتري من البنوك او ان يشتري منها مع التعهد بإعادة بيع السندات العمومية القابلة للتداول وكل دين او سند على المؤسسات وعلى الاشخاص الطبيعيين طبقا لقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض -ينجز كل عملية مقايضة بالعملة لأغراض تتعلق بالسياسة النقدية

- يصدر سندات دين على السوق النقدية لفائدة المتداولين على هذه السوق واعادة شرائها، ولا تخضع هذه الاصدارات للأحكام التشريعية المتعلقة بدعوة الاشخاص الطبيعيين طبقا لقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض

2/ للبنك المركزي ان يعيد بيع السندات والديون التي سبق له اقتناءها دون تطهير
3/ ولا يمكن في كل الحالات القيام بالعمليات المذكورة بهذا الفصل لفائدة الخزينة العامة للدولة

مقترح تعديل: تلغى الفقرة الثالثة من الفصل 10

الفصل 25: تعديل (الفقرة الرابعة)

يمكن للبنك المركزي بناء على طلب للحكومة ان يقوم بتغطية العجز الموسمي في الميزانية العامة دون ان تتجاوز قيمة هذا التمويل خمسة بالمائة من الناتج المحلي أو عشرون بالمائة من معدل ايرادات الميزانية في السنوات الثلاث السابقة. وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد اخرى مماثلة على ان يسدد بالكامل خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تقديمه. وتحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية على اساس نسبة الفائدة الاساسية بالسوق المالية



ولكم جزيل الشكر
رئيس الكتلة الديمقراطية

محمد عمار

رئيس الكتلة الديمقراطية
محمد عمار

(Handwritten signature)

2020/133

السواريات عدد
04 نونبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2020 / 133

المراتب عدد
04 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

تعيش تونس منذ سنوات أزمة إقتصادية خانقة نتيجة لتعطل الشروع في الإصلاحات الكبرى، وقد زادت بها جائحة الكوفيد تفاقمًا وحدة.

وقد بلغ اختلال موازنات المالية العمومية المتراكم مستويات تهدد ديمومة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أنهكته الأزمات المتراكمة طيلة العشرية الأخيرة وبعد أن أصبح الإقتصاد التونسي غير قادر على خلق الثروة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، شهد الضغط الجبائي المسلط على الطبقة الشغيلة وعلى عموم التونسيين و المؤسسات الإقتصادية، خاصة الصغرى والمتوسطة، جرّاء المساهمات الظرفية (الدائمة) والترفيح في الضريبة على القيمة المضافة وغيرها مستويات أصبحت تمس من المقدرة الشرائية للمواطنين وتهدد ديمومة المؤسسات الإقتصادية.

كما أنّ مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021 كشف العجز الكبير لميزانية الدولة والصعوبات الكبيرة التي تعرفها المالية العمومية، ممّا أصبح يهدد الدولة بشبح الإفلاس وأمام حجم الإقتراض غير المسبوق الذي وقع اقتراحه في مشروع ميزانية الدولة التعديلي لسنة 2020 و ميزانية 2021، والذي يصعب تحقيقه نتيجة تردّي الإقتصاد العالمي وشح السيولة وانخفاض ترقيم تونس السيادي،

وأمام ارتفاع نسبة المديونية والتي تضاعفت حوالي 4 مرات خلال 10 سنوات وخاصة المديونية الى الخارج،

وبعد دراسة التجارب المقارنة التي مكنت البنوك المركزية من تمويل اقتصادياتها ظرفيا عند الأزمات وهو واقع الحال في بلادنا،

وأمام الدور المنوط بعهدة البنك المركزي في الفصل السابع من مهامه حيث يساهم في الحفاظ على الإستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة بما في ذلك في مجالي النمو والتشغيل ويعمل من أجل تنسيق أمثل بين السياسة النقدية والسياسة الإقتصادية للدولة.

وأمام دعوتنا ككتلة ديمقراطية واستجابة لجنة المالية والتخطيط إلى سحب مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 والمطالبة بمراجعته في إتجاه تخفيض النفقات وإيجاد موارد ذاتية أخرى عبر استخلاص الديون المثقلة وغيرها.


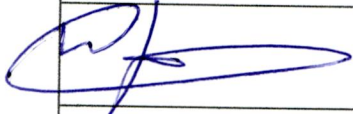

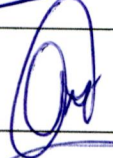
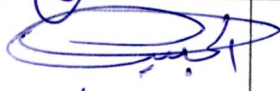
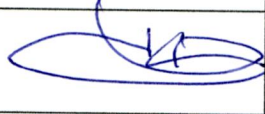


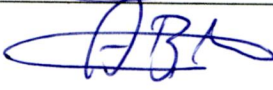

وأمام ضرورة الإلتجاء إلى الإقتراض الداخلي لتغطية جزء من عجز الميزانية بدون أن يؤدي ذلك إلى الترفيع في نسبة التضخم وتدهور قيمة الدينار وإلى ارتفاع أثر المزاخمة المحتمل لتمويل القطاع الخاص،

لكل هذه الأسباب، تقترح الكتلة الديمقراطية تنقيح الفصلين 10 و25 من القانون عدد 35 الصادر في 25 أفريل 2016 والمتعلق بالبنك المركزي، بهدف تمكين البنك المركزي في الحالات الإستثنائية من إقراض الدولة مباشرة بشروط و حدود معينة .

2020 / 133

الواردات عدد
04 نونبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

قائمة النواب الممضيين على مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون
عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام
الأساسي للبنك المركزي التونسي

الإمضاء	اسم النائب ولقبه	
	مهدي مضر أوي	1
	لدي الحداد	2
	عبد الرزاق كهريدات	3
	محمد نسفاوي	4
	خالد الحبيب	5
	حاتم البوبكري	6
	حسام موسى	7
	عبد السلام بن عمار	8
	علي بن خليف	9
	خالد كربولي	10
	2020 / 133	11
	السجلات	12
	04 افريل 2020	13
	مجلس النواب مكتبه	14
		15